السماع عند ابن الناظم

إعداد الباحث
الطاهر عمار علي الدبار

المقدّمـــــــــة

يُعَدُّ السماع من الأصول النحوية التي تستحق البحث والدراسة، لأنّه أصل من الأصول التي تبيّن الأسس التي نشأ عليها النحو العربي، وهذه القضية تبحث تحت باب أصول النحو العربي التي تكلمت عليها العديد من المصادر القديمة، والحديثة، ومنها: لمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب، والإنصاف للأنباري، وارتقاء السيادة للشاوي، والاقتراح في أصول النحو للسيوطي، وأصول النحو العربي لمحمود نحلة، وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، وغيرها من الدراسات.

وقد تناول ابن الناظم في شرحه على ألفية والده فروع السماع جميعها القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً.

واقتضت منهجية البحث أن يقوم هذا البحث على مقدّمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، يعقبها ثبت بالمصادر والمراجع.

تمهيـــــــد:

السماع لغة:(ما سَمَّعْتَ به فَشَاعَ وتُكُلِّمَ به وكلّ ما التذّته الأذن من صوتٍ حسنٍ سماع)[١].

والسماع في الاصطلاح عرّفه الأنباري على أنّه الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة . فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولّدين وما شذّ من كلامهم)[٢]

وقال السيوطي:(وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته وفي زمنه، وبعده، فشمل الألسنة بكثرة المُوَلَّدِين نظماً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع ، لا بدّ في كلّ منها من الثبوت)[١].

---

[١] **لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، (سمع) ١٦٥/٨.**

[٢] **لمع الأدلة، ابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧. ص٨١.**

[١] **الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تحقيق عبدالحكيم عطية، دار البيروني، الطبعة ٢٠٠٦م، ص٣٩ .**

وعرّفه المحدثون بأنّه: (الأخذ المباشر للمادة اللغوية من الناطقين بها)[٢] .

فالسماع أصل من أصول اللغة والنحو، وحظي هذا الأصل بما لم يَحْظَ به أصل من أصول النحو الأخرى، حتى أنّ بعض أهل اللغة لا يأخذ إلا به، ولا يلتفت إلى القياس[٣]، ومع أنّ القياس أصل من أصول النحو فإنّ السماع إذا ورد أبطله[٤].

وقد تناول ابن الناظم فروع السماع جميعها، وهي:

١ـ القرآن الكريم .

٢ـ القراءات القرآنية

٢ـ الحديث النبوي الشريف.

٣ـ كلام العرب نثراً ونظماً.

المبحث الأول

القرآن الكريم وقراءاته

أولاً: القرآن الكريم:

احتجّ النحويون بالقرآن الكريم، لأنّه كلام الله تعالى، المنزّل بلسان عربيّ مبين، وهو أوّل ما يعتمد عليه في السماع، ولا يكاد يختلف اثنان على الاحتجاج به .

فالقرآن الكريم هو أساس الأدلّة النقليّة جميعاً، وقد اعتمد النحاة عليه وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم، فهو(النصّ الصحيح المجمع على

---

[٢] أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب ٢٠٠٧م، ص٣٣.

[٣] المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرون، وزارة المعارف، الطبعة الأولى ١٩٥٤، ٣/١.

[٤] ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة ٢٠٠٠م، ٤٢١/٨.

الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة)[١]، فـ(لا ريب في أنّ القرآن الكريم أفصح كلام عربيّ، بل هو قمّة الفصاحة العربيّة، تتجلّى فصاحته في إيجاز لفظه، وإعجاز معناه، فلن ترى لفظاً أفصح ولا أعذب من ألفاظه)[٢].

وقد استشهد ابن الناظم بالآيات القرآنية في مواضع كثيرة من شرحه على ألفيّة والده، حتى لا تكاد تجد صفحة دون وجود آية قرآنيّة أو قراءة من القراءات للاستشهاد بها على قاعدة نحويّة أو صرفيّة، وبلغت هذه الشواهد ثلاثة عشر وخمسمائة آية من القرآن الكريم تقريباً، وهذا العدد يبيّن منهج الرجل في احترام السماع الصحيح، وسأكتفي بذكر أمثلة منها على سبيل التمثيل مشيراً إلى الأبواب التي ذكرت فيها :

١ـ قال ابن الناظم في باب كان وأخواتها:(وأمّا ليس: فمذهب سيبويه وأبي علي وابن برهان جواز تقديم خبرها عليها، بدليل تقدم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعالى: ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم﴾ هود/٨)[٣].

٢ ــ في باب إعمال نعم وبئس قال ابن الناظم مستشهداً بأن التمييز كما يأتي لرفع الإبهام كذلك قد يأتي للتأكيد:(فإنّ التمييز كما يجيء لرفع الإبهام، كذلك قد يجيء للتوكيد، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرَاً﴾ التوبة/٣٦) [٤] .

٣ـ وقال في باب عوامل الجزم عند شرح قول الناظم:

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَـــــارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَـــــــالِفَيْنِ :

---

[١] **في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي ١٩٨٧م، ص٢٨..**

[٢] **الشواهد والاستشهاد في النحو، عبدالجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء، الطبعة الأولى، بغداد ١٩٧٦م، ص٢٠٠.**

[٣] **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة أأوى١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠م، ص٩٧.**

[٤] **شرح ابن الناظم ص٣٣٦.**

(وإذا كان الشرط والجزاء فعليّتين، جاز أن يكون فعلاهما مضارعين، وهو الأصل، وأن يكونا ماضيين لفظاً، وأن يكون الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً، وأن يكون الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً.

فالأوّل نحو قوله تعالى:﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ﴾البقرة/٢٨٤.

والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾الإسراء/٨.

والثالث نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وزينتَها نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾هود/١٥.

والرابع نحو قول الشاعر [من الخفيف][١]:

مَنْ يَكِدْني بسَيِّءٍ كنتَ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِه وَالوَرِيدِ)[٢].

ثانياً: القراءات القرآنية:

القراءات القرآنية جميعها حجّة في النحو، قال الزركشي: (فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تحقيق وتثقيل وغيرها)[٣].

وقال الدمياطي: (إن علم القراءة علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع)[٤].

---

[١] **البيت من الخفيف، لأبي زبيد الطائي في ديوانه، جمعه وحققه الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٧، ص٥٢.**

[٢] **شرح ابن الناظم ص٤٩٦.**

[٣] **البرهان في علوم القرآن ، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث العربي ١٩٥٧م، ٣١٨/١.**

[٤] **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ٦٧/١.**

وقال عبدالخالق عضيمة: (والقرآن الكريم حجّة في العربية بقراءاته المتواترة، وغير المتواترة، كما هو حجّة في الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقلّ شأناً عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أنّ اللغة يكتفى فيها برواية الآحاد)[١] .

وتبدو عناية ابن الناظم بالقراءات القرآنية من اعتداده بها دليلاً من الأدلّة النقليّة التي يلجأ إليها لإثبات قاعدة نحوية أو دعمها، فقد استشهد ابن الناظم بأربع وخمسين قراءة قرآنيّة تقريباً، وردت فيها قراءات شاذّة، ولم يتبع ابن الناظم نسقاً واحداً في الاستشهاد بهذه القراءات، فقد نسب بعضها إلى أصحابها وترك الباقي دون نسبة، وقد وردت هذه القراءات على النحو الآتي:

أولاً: من المسائل النحوية التي اعتدّ فيها بالقراءات منسوبة لأصحابها:

١ـ جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

ذكر ابن الناظم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في ثلاث صور، ومنها:

(فصل المصدر المضاف إلى الفاعل بما تعلّق بالمصدر من مفعول به،أو ظرف، كقراءة ابن عامر[٢]:﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾الأنعام١٣٧، وحسن مثل هذا الفصل، لأنّ مفعول المصدر غير أجنبي منه، فالفصل به كلا فصل، ولأنّ الفاعل كالجزء من عامله فلا يضرّ فصله، لأنّ رتبته منبّهة عليه)[٣].

٢ـ عدم لزوم إعادة الخافض مع المعطوف على الضمير المجرور:

---

[١] دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م،١/١، ٢.

[٢] ينظر معجم القراءات القرآنية، عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، ٢/٥٥٤.

[٣] شرح ابن الناظم ص٢٨٩.

قال ابن الناظم:(فجعل الدليل على عدم لزوم إعادة الخافض مع المعطوف على الضمير المجرور وروده في السماع نظماً ونثراً، كقراءة حمزة:﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾النساء/١، بخفض "الأرحامِ")[٤] .

وقرأ بها أيضاً ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي وغيرهم[١].

٣ـ جواز تخفيف "أَنَّ" مع إعمالها، ولا يظهر اسمها والحالة هذه إلاّ في الضرورة، أمّا خبرها فلا يجيء إلّا جملة إسمية أو فعلية، قال ابن الناظم: (إمّا مضمّن دعاء، كقراءة نافع[٢]: ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾النور/٩)[٣] .

ثانياً: من المسائل النحوية التي اعتدّ فيها بالقراءات غير منسوبة لأصحابها:

١ـ جواز حذف صدر الصلة إذا لم تطل، على ضعفه وقلّته، قال ابن الناظم:﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ﴾الأنعام/١٥٤ بالرفع)[٤]، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق، والأعمش والسلمي[٥].

٢ـ جواز تخفيف المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بالاكتفاء من الإضافة بنيَتها، قال ابن الناظم: (وذكروا وجهاً من التخفيف خامساً وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموماً

---

(٤) **شرح ابن الناظم ص٣٨٦..**

(١) **ينظر النشر ٢٤٧/٢، ومعجم القراءات القرآنية ٦/٢.**

(٢) **السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف لمصر، ص٤٥٣، ومعجم القراءات القرآنية ٢٣٣/٦.**

(٣) **شرح ابن الناظم ص١٣٠.**

(٤) **شرح ابن الناظم ص٦٦.**

(٥) **تفسير البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، ٢٥٦/٤.**

كالمنادى المفرد، ومنه قراءة بعضهم:﴿ قَالَ رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾يوسف/٣٣)[٦] ، وهي قراءة ابن محيصن[٧].

٣ـ جواز الرفع والنصب في المعطوف على المنادى المبني على الضـم إذا كان المعطوف مقروناً بالألف واللام، قال ابن الناظم:(فإن قرن المعطـــوف بالألف واللام امتنع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت، وجاز فيه الرفع والنصب، نحـو قوله

تعالى:﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ سبأ/١٠)[٨]، وهي قراءة السبعة، ورويس، والأعرج، والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبي جعفر[١].

المبحث الثاني

الحديث الشريف

تعدّ أقوال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأقوال الصحابة التي تروي أقواله أو أفعاله، أو ما وقع في زمنه ممّا يحتجّ به في إثبات قاعدة نحوية، أو صرفية،[٢].

وقد تفاوتت مواقف النحويين القدامى من الاستشهاد بالحديث الشريف، فذهبوا في الاستشهاد به ثلاث طوائف[٣]:

---

[٦] شرح ابن الناظم ص٤١٢.

[٧] معجم القراءات القرآنية ٤/٢٥٣. .

[٨] شرح ابن الناظم ص٤٠٩.

[١] معاني القرآن، الفراء، تحقيق محمد على النجار وآخرون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م،٢/٣٥٣. والمبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر بن الحسنبن مهران الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، ص٣٦١.

[٢] في أصول النحو ص٤٦..

[٣] ينظر الشاهد وأصول النحو في كتال سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، ص٦٢ .

١ـ منع الاحتجاج به مطلقاً، ويمثل هذا الاتجاه أبو حيان٧٤٥هـ، وشيخه أبو الحسن بن الضائع٦٨٦هـ متابعين من سبقهم من النحاة من شيوخ المدرستين.
٢ـ فريق اتخذ منهجاً وسطاً، وعلى رأسه الشاطبي٧٩٠هـ، والسيوطي٩١١هـ.
٣ـ وفريق أجاز الاستشهاد بالحديث الشريف كلّه، وعلى رأسه ابن مالك٦٧٢هـ، وابن هشام الأنصاري٦٧٢هـ.

أمّا المحدثون فيعدّون الحديث النبوي الشريف مصدراً مهمّاً من مصادر الاستشهاد في اللغة العربية والنحو عندهم بعد القرآن الكريم، قالت الدكتورة خديجة الحديثي: (الحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل، ومصطلح الحديث هو كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد كان من الواجب أن يعد بعد القرآن الكريم في منزلة الاستشهاد به)[٤].
ويعدّ ابن الناظم من العلماء الذين استشهدوا بالحديث الشريف،وبلغت شواهده من الحديث ثلاثة وأربعون حديثاً، ومن المواطن التي استشهد فيها بالحديث ما يلي:
١ـ قوله في باب الفاعل: (وممّا جاء على هذه اللغة قولهم: " أكلوني البراغيث"، وقوله صلى الله عليه وسلم[١]: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار")[٢].
٢ـ وجوب ذكر خبر "لا" النافية للجنس ،ذا لم يُعْلَمْ، كقوله صلى الله عليه وسلم[٣]: "لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ")[٤] .

---

[٤] الشاهد وأصول النحو ص٦١..

[١] صحيح البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبدالباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، حديث رقم(٥٥٥)، ١/١٩٠.

[٢] شرح ابن الناظم ص١٥٩.

[٣] صحيح مسلم بن الحجاج أبوالحسن القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب التوبة، باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش، حديث رقم ٢٧٦٠، ٤/٢١١٣. .

[٤] شرح ابن الناظم ص١٤٠.

٣ـ ذكر ابن الناظم أنّ حرف النداء لا يحذف مع اسم الجنس واسم الإشارة إلاّ نادراً، واستشهد لذلك بقوله: (وقوله في الحديث الشريف[٥]: "ثَوْبِي حَجَرُ")[٦] .

المبحث الثالث

كلام العرب

يعدّ كلام العرب منثوراً ومنظوماً من المصادر المسموعة التي بنى عليها النحويون قواعدهم، وأكثروا من الاستشهاد به، قال السيوطي:(وأمّا كلام العرب: فيحتج منه بما ثَبَتَ عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم... كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانة عمّا في النفس) [٧].

ولا تكاد تجد كتاباً يخلو من الاستشهاد بكلام العرب، إلاّ أنّ هناك تفاوتاً بين النحويين في الاستشهاد به.

وينقسم كلام العرب على قسمين:

١ـ الشعر

٢ـ النثر

أولاً: الشعر:

جعل النحويون الشعر أهم مصدر من مصادر أدلتهم وشواهدهم، ومع ذلك لم يستشهدوا بكل شعر وقعت عليه عيونهم، بل وضعوا لذلك ضوابط وقيوداً للرواية والسماع، وحدّدوا عصوراً للاستشهاد لا ينبغي تجاوزها.

وموقف ابن الناظم من الاستشهاد بالشعر كغيره من النحاة يعتدّ بالشاهد الشعري ويوليه جلّ اهتمامه، فقد ورد في شرحه على ألفية والده ما يقرب من أربعة وسبعين وستمائة شاهد، وهي أكثر

---

[٥] **صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب من اغتسل عرياناً، حديث رقم ٢٧٨، ١٠٨/١.**

[٦] **شرح ابن الناظم ص٤٠٢.**

[٧] **الاقتراح ص٤٧.**

من شواهده من القرآن، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على اعتداده بالشاهد الشعري دليلاً من الأدلّة المسموعة التي يعوّل عليها في التقعيد النحوي، ومن أبرز ما يمثّل موقفه من الشاهد الشعري أنّه استشهد بشعراء الطبقات الأربع دون استثناء، وقد جاءت الشواهد على النحو التالي:

١ـ أبيات منسوبة إلى أصحابها:

ومن ذلك في باب إعمال اسم الفاعل قول طرفة[من الرمل] [١] :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

واستشهد به على إعمال اسم الفاعل جمعاً، فأعمل "غُفُر" وهو جمع "غفور" [٢].

وقول النابغة الجعدي [من الطويل] [٣]:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لأَثْأَرَا

واستشهد به على إبدال نون التوكيد ألفاً إذا وقف عليها تالية فتحة[١].

٢ـ أبيات غير منسوبة لقائليها:

في باب كان وأخواتها استشهد بقول الشاعر [من الطويل][٢]:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِي النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

واستشهد به على جواز توسط الخبر بين كان وأخواتها وبين الخبر[٣].

وفي باب عطف النسق استشهد بقول امرىء القيس [من الطويل] [٤] :

---

[١]البيت في ديوانه، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة١٤٣٣هـ ـ ٢٠٠٢م، ص٤٣.

[٢] شرح ابن الناظم ص٣٠٥ .

[٣] البيت في ديوانه، تحقيق واضح الصمد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٨م، ص٨٩ .

[١] شرح ابن الناظم ص٤٤٨.

[٢] البيت في ديوانه، دار بيروت، بيروت ١٩٨٢م، ص٩٨. .

[٣] شرح ابن الناظم ص ٩٦.

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِجَوْزِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

رادّاً به قول بعض الكوفيين أنّ واو العطف للترتيب، ولا يجوز أن يعطف بها سابق[٥].

ثانياً: الأمثال وأقوال العرب:

تابع ابن الناظم سيبويه وغيره من النحويين في الاعتماد على الأمثال، وبلغ عدد الأمثال والآثار التي احتجّ بها ما يقرب من اثنين وأربعين مثلاً وقولاً من أقوال العرب، واعتدّ ابن الناظم بكلام العرب من أمثال وأقوال العرب في إرساء القواعد النحوية، ودعم أحكامها، ومن ذلك:

استشهاده بالمثل[٦] (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب) على مجيء المبتدأ نكرة[٧].

كما استشهد بالمثل[٨] (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ) على حذف الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبـــر

إذا وجد دليل على المحذوف جاز حذف المفعولين[١].

---

[٤] البيت في ديوانه، تحقيق مصطفى عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م، ص١١٧. .

[٥] شرح ابن الناظم ص٣٧٢ .

[٦] المستقصى في أمثال العرب، مطبعة دائرة المعارف بالهند١٩٦٢م، ٢/١٣٠.

[٧] شرح ابن الناظم ص٨١ .

[٨] مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت، ٢/٣٠٠.

[١] شرح ابن الناظم ص ١٥١.

الخاتمة

نخلص ممّا سبق إلى النتائج التالية:

١ـ السماع هو الأصل الأول من الأصول النحوية عند ابن الناظم.

٢ـ وقف ابن الناظم من القراءات القرآنية موقفاً معتدلاً، ولم يردّ قراءة واحدة.

٣ـ أكثر من الاستشهاد بالأحاديث الشريفة.

٤ـ اعتدّ بالشاهد الشعري، ويأتي عنده في المقام الأول من حيث نسبة الاستشهاد به.

٥ـ لم يهمل أقوال العرب وأمثالهم في إرساء القواعد النحوية.

المصادر والمراجع

١ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢ـ أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب ٢٠٠٧م .

٣ـ الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تحقيق عبدالحكيم عطية، دار البيروني، الطبعة ٢٠٠٦م .

٤ـ تفسير البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

٥ـ ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة ٢٠٠٠م .

٦ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .

٧ـ ديوان أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٧.

٨ـ ديوان امرىء القيس، تحقيق مصطفى عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .

٩ـ ديوان طرفة، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة١٤٣٣هـ ـ ٢٠٠٢م .

١٠ـ ديوانا عروة والسموأل، دار بيروت، بيروت ١٩٨٢م .

١١ـ ديوان النابغة الجعدي، تحقيق واضح الصمد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٨م .

١٢ـ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

١٣ـ ينظر الشاهد وأصول النحو في كتال سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٤ـ الشواهد والاستشهاد في النحو، عبدالجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء، الطبعة الأولى، بغداد ١٩٧٦م.

١٥ـ صحيح البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبدالباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

١٦ـ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبوالحسن القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٧ـ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي ١٩٨٧م .

١٨ـ لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.

١٩ـ لمع الأدلة، ابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧.

٢٠ـ المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر بن الحسنبن مهران الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي .

٢١ـ مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت .

٢٢ـ المستقصى في أمثال العرب، مطبعة دائرة المعارف بالهند١٩٦٢م .

٢٣ـ معاني القرآن، الفراء، تحقيق محمد على النجار وآخرون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٢٤ـ معجم القراءات القرآنية، عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة .

٢٤ـ المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرون، وزارة المعارف، الطبعة الأولى ١٩٥٤ .

٢٥ـ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع .